ن
والقلم وما يسطرون

فصلية مُحَكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد(٥٠) السنة التاسعة عشرة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development

الرقم: ب ت ٤ / ٣٢٢٢
التاريخ: ٢٠١٤-٤-٠٩
No:
Date:

٢٠١٤ عام اقتصاد المعرفة

ديوان الوقف الشيعي

م / مجلة والقلم

تحية طيبة..

اشارة الى كتابكم المرقم ١٠٧٤/٤/٣ في ٢٠١٣/٦/٣٠ والية اعتماد المجلات العلمية لأغراض الترقية العلمية وبعد استكمال متطلبات ترويج معاملة مجلة (والقلم) الصادرة عن ديوانكم ، حصلت الموافقة على اعتمادها لاغراض الترقية العلمية.

..... مع التقدير

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

أ.د محمود حسين المرسومي
معاون المدير العام للشؤون العلمية
٢٠١٤/٤/٨

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر

فصلية مُحَكَّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد(٥٠) السنة التاسعة عشرة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

مجلة والقلم فصلية المُحَكَّمة

تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والفكرية

تصدر من المركز الوطني لعلوم القرءان
ديوان الوقف الشيعي

العدد(٥٠)
السنة التاسعة عشرة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

فصلية مُحَكَّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد(٥٠) السنة التاسعة عشرة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

مجلة والقلم فصلية المُحَكَّمة

تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والفكرية

تصدر من المركز الوطني لعلوم القرءان
ديوان الوقف الشيعي

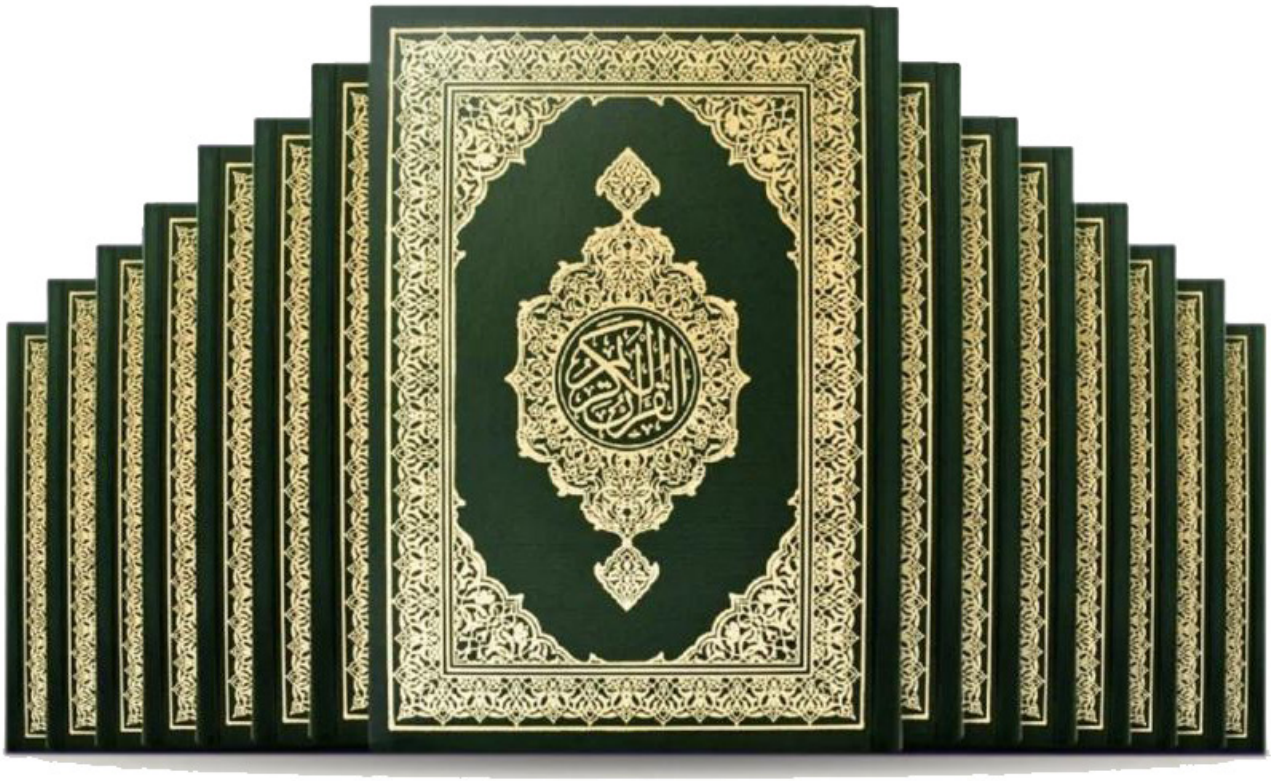

فصلية محكَّمة
تُعنى بالبحوث والدراسات
الإنسانية والفكرية

الاشراف العام
الاستاذ الدكتور
حيدر حسن الشمري
رئيس ديوان الوقف الشيعي

رئيس التحرير
أ.د.حيدر عبد الزهرة
مدير التحرير
أ.م.د. رافع محمّد جواد العامري

هيأة التحرير
أ.د. طلال خليفة سلمان
أ. د .عمر عبدالله نجم الدين
أ.د .حازم طارش حاتم
أ.د.حميد جاسم عبود الغرابي
أ. م .د. محمّد كاظم كمر الربيعي
أ. م.د.عقيل عباس الريكان
أ. م.د. أحمد حسين حيال
أ.م.د. قاسم خليف عمّار
أ.م.د.مها منصور عامر
م.د. ميسون حسن صالح الحسيني

هيأة التحرير من خارج العراق
أ . د . مها خير بك ناصر
الجامعة اللبنانية / لبنان
أ.د.خولة خمري
جامعة محمّد الشريف / الجزائر
أ . د .عماد علي عبد اللطيف علي
جامعة قطر/كلية الآداب والعلوم
أ . د .محمّد رضا ستودة نيا
جامعةاصفهان/إيران

فصلية مُحَكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية العدد (٥٠) السنة التاسعة عشرة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

فصلية مُحَكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية العدد (٥٠) السنة التاسعة عشرة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

الرقم المعياري الدولي

2617 –419x

رقم التصنيف الالكتروني

26042

رقم الاعتماد

في نقابة الصحفيين العراقيين

١١٣/ لعام ٢٠٠٥

العنوان الموقعي

جمهورية العراق

بغداد / شارع فلسطين

قرب نادي الأخاء التركماني

المركز الوطني لعلوم القرءان

الاتصالات

مجلة والقلم المُحَكَّمَة

٠٧٧٠٧٩٣٥٩٧١

:Email

alwatnywalqalam@gmil.Com

صندوق بريد / ٣٣٠٠١

دليل المؤلف.....

١–إن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– إن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربية . ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(**office Word**) ٢٠٠٧ او ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (**CD**) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزَّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجِدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (**A٤**).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصغية **APA**

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين الف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (**Arabic Simplified**) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (**Times New Roman**) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢). أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام التلقائي (تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل.

١٦–دمج مصادر البحث وهوامشه في عنوان واحد يكون في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الاستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) الف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث على العنوان الآتي: (بغداد – شارع فلسطين المركز الوطني لعلوم القرآن)

أو البريد الألكترونيّ: (**mayson hassan 846@Gmail.com**) بعد دفع الأجور في الحساب المصرفي العائد إلى الدائرة.

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة والقلم
فصلية مُحَكَمة تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والفكرية
تصدر عن المركز الوطني لعلوم القرآن/ ديوان الوقف الشيعي
العدد(٥٠) السنة التاسعة عشرة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

المحتوى

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	الحياة العامة في دارين حتى نهاية العصر العباسي	أ. م.د. هدى ياسر سعدون	١٠
٢	المجرورات في معاني القرآن وإعرابه بين ثعلب وابن كيسان دراسة موازنة	أ. د. مالك حسن عبد الله م. م. أنغام مُحسن موسى	٢٤
٣	إيتولوجية الخط العربي ورحلته من النفس إلى الإدراك	أ.د.ياسين سرايعية / الجزائر م.م. سكنة جبر حسين	٣٨
٤	العلاقات الاجتماعية الانتمائية وأثرها في شهرة شعراء العرب القدامى	م.م. غفران جبار شمخي أ.د. سوسن صائب سلمان	٤٦
٥	مصطلح الكذب في الحديث النبوي دراسة تأصيلية عند الإمامية	أ. م. د علي خنجر مزيد	٦٠
٦	استخدام التقنيات التكنلوجية الحديثة وأثرها في تعزيز القيم الفكرية و الأخلاقية	م.م. نبأ جواد جبار أ.د. مسلم كاظم عيدان	٧٢
٧	مسؤولية طبيب الأسنان عن الأضرار العلاجيَّة والتجميليَّة دراسة فقهية مقارنة	أ.م.د. مثنى سلمان صادق	٨٤
٨	أثر قصة السيدة مريم العذراء في بناء شخصية المرأة المؤمنة	أ.د. عدنان عباس يوسف الباحثة: مريم أحمد كريم	١١٠
٩	البصمة الوراثية أحكامها ومشروعيتها في الفقه الإسلامي	م.د. إبراهيم حسين إبراهيم	١٢٨
١٠	الجهود الصوتية للاستاذ الدكتورة ولاء صادق محسن	م. د. شهلاء خالد محمد رضا	١٣٨
١١	السَّهوُ ومَا يَدُلُّ عليه في التّوجيهِ الإعرابيّ لِلنَّصِّ القُرآنيّ (بحثٌ في تأصيلِ الدَّلَالَةِ والاستعمالِ)	م. د. مصطفى طالب خليف	١٥٠
١٢	العملات الرقميّة واحتمالية جريان الربا فيها دراسة فقهية اقتصادية	م.د نور سامي حسن	١٧٢
١٣	قاعدة الوسطية في الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة	م.د. نادية سعدون جاسم	١٨٨
١٤	نساء كافرات ذكرن في القرآن الكريم دراسة قرآنية تفسيرية	م.د. ندى سهيل عبد الحسيني	٢٠٠
١٥	استصحاب الحال في النحو العربيّ في ضوء علم اللغة التاريخيّ دراسة تحليلية	أ.م. زينب جمعة جاسم	٢١٨
١٦	الرمز في شعر رضا السيد جعفر	بنين محمد عبد كاظم أم.د. إحسان محمد جواد	٢٢٨
١٧	القلب بين العمى والبصيرة دراسة في ضوء القران الكريم وروايات اهل البيت(عليهم السلام)	م.م.هبه مرتضى علي	٢٣٦
١٨	شهادة المرأة في الفقه الإسلامي	م.م زهراء مؤيد فاضل	٢٥٤
١٩	مخالفات أبي حيّان الأندلسيّ لآراء الكوفيّين النّحويّة في كتابه « الموفور من شرح ابن عصفور»	م.م علي عبدالكريم عبدالقادر	٢٧٠
٢٠	عدي بن حاتم الطائي من المسيحية الى الاسلام	م.م. جبار صدام مهودر	٢٨٤

فصلية مُحَكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد(٥٠) السنة التاسعة عشرة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

مخالفات أبي حيّان الأندلسيّ لآراء الكوفيّين النّحويّة في كتابه « الموفور من شرح ابن عصفور»

م.م. علي عبدالكريم عبدالقادر
وزارة التربية/المديرية العامة لتربية محافظة ميسان

المستخلص :
ناقش هذه البحث مجمل مخالفات أبي حيّان الأندلسيّ لآراء مدرسة نحوية عريقة وهي المدرسة الكوفية ، وقد خالفهم أبو حيّان في مسائل كثير مبثوثة في مصنفاته ، وقد اقتصر البحث هنا على كتابه « الموفور من شرح ابن عصفور» وهو شرحٌ مختصرٌ لكتاب شرح الجمل الكبير لابن عصفور الأشبيلي ، وقد صرّح أبو حيّان بمخالفته الكوفيين كثيراً ، وقد تعدد صيغ هذه المخالفات ، فمرةً يخالفهم عامتهم ويقول خلافاً للكوفيين ،وهو محل دراستنا هذه ، ومرةً يخالف بعضهم ويصرح بذلك نصّا فيقول : خلافاً لبعض الكوفيين ، وفي مراتٍ عديدة يخالف نحاتهم ، فيقول : خلافاً للفرّاء ، أو خلافاً للكسائي ، ومن المعرف عن أبي حيان أنه شديد المخالفة للكوفيين ، وشديد الاعتداد برأي مدرسته البصرية ونحاتها ، وقد درس البحث هذه المخالفات وناقشها وقد أبدى البحث رأيه فيما يتعلق بهذه المخالفات وتحليها .

الكلمات المفتاحيّة : مخالفات ، أبو حيّان الأندلسيّ ، آراء الكوفيين ، الموفور .

:Abstract:
This study discusses the various instances where Abū ayyān al-Andalusī disagreed with the views of a prestigious grammatical school — the Kūfan school. Abū ayyān opposed them on many issues scattered throughout his works. However, this research is limited to his book "Al-Mawfūr min Shar Ibn A fūr", which is a concise commentary on Ibn A fūr al-Ishbīlī's major work Shar al-Jumal al-Kabīr. Abū ayyān explicitly expressed his disagreement with the Kūfans on numerous occasions. These disagreements took multiple forms: at times he opposed the general view of the Kūfans, saying "contrary to the Kūfans" — which is the main focus of this study; at other times he opposed only some of them and stated this explicitly by saying "contrary to some Kūfans"; and on many occasions, he disagreed with specific grammarians, such as saying "contrary to al-Farrā " or "contrary to al-Kisā ī." It is well known that Abū ayyān often strongly disagreed with the Kūfans and held the views of the Ba ran school and its grammarians in high regard. This study examined and analyzed these disagreements and presented its own perspective regarding them.

Keywords: violations, Abu Hayyan al-Andalusi, opinions of the Kufians, al-Mawfur.

المقدمة :
الحمدُ لله الذي جعل اختلاف الليل والنَّهار آياتٍ بياتٍ ، وأنزل الكتاب على عبده تبياناً لكلِّ شيء وتفصيلا، والصلاة والسّلام على مَن بُعِث رحمة لاختلاف الناس ، وعلى آله ملحُ الأرض وزخرفها ، وسلّم تسليماً كثيراً. أمّا بعدُ :
فقد عُرِف عن أبي حيّان أنَّه بَصريّ النزعة ، كثير المخالفة للكوفيّين ، ويخطئهم في الكثير من المسائل ويرد عليهم

أقوالهم(١)، وقد لفتت انتباهي هذه المخالفات وكيف كان أبو حيّان يخالف آراء هذه المدرسة ويخطئ شيوخها ويعترض عليهم و يخالفهم ، وقد قرَّ في ذهني أن البحث في هذه المخالفات يبيّن جليّاً كيف كان أبو حيّان يعارض الكوفيين فيما يذهبون إليه ، فقررت أن أبحث وأجمع مخالفاته في كتابه الموسوم بـ « الموفور من شرح ابن عصفور» ، فالناظر في هذا الكتاب يتبين له أن أبا حيّان قد أكثر من مخالفات الكوفيين بالرغم من صغر حجم الكتاب مقارنةً بكتب أبي حيّان الأخرى ، وكانت طبيعة ردوده ومخالفاته مختصرة ، فلم يعلل لمثل هذه المخالفات والردود ، بل اكتفى بذكر المخالفة صراحة ، وقد درست هذه المخالفات ، وقصرتُ البحث على مخالفاته الصريحة التي خالف به الكوفيين وقد اخترت عبارة « خلافاً للكوفيين» وحدها وتركت بقية المخالفات أخذاً بما تقتضيه طبيعة هذا البحث ، وقد قسمت البحث على مسائل جمعتها ورتبها حسب الورود في الكتاب ، وقد بلغت خمس عشرة مسألة ، وقد استعرضتها في البحث بالتفصيل ، وكانت المسائل التي خالف بها أبو حيّان الكوفيين هي : في الضمائر ، وفي تقديم الفاعل على فعله ضرورة ، وفي زيادة «مِن» ، والتعجب من الألوان السواد والبياض خاصة ، وتقديم معمول خبر كان الظرف والمجرور ، وفي عامل رفع خبر «إنَّ» ،وعامل رفع خبر «كان» ، وإعمال «إن» المخففة وإهمالها ، والإلغاء في باب «ظنت» إذا تقدمت ، وفي باب الإغراء ، وشروط عمل اسم الفاعل ، ومعمول الصفة المشبهة ، وفي حدِّ التمييز ، ومعاني حرف الجر «مِن» ، وعامل الرفع في المضارع ، وبعد أن عرضتُ هذه المسائل جاءتُ بالخاتمة وضمنتها أبرز نتائج البحث ، وأعقبتها بلائحة المصادر والمراجع .

وقد تبعتُ في هذا البحث منهجاً وصفيّاً تحليلياً في عرض المسائل وتحليلها ، وقد واجهت من الصعوبات ما يسرها الله لي أن البحث في آراء الكوفيين وتخريجها ودراستها يتطلب العودة إلى أمّات الدرس النحوي الكوفي ، بيان حقيقة هذه المخالفة ليست مَهمة سهلة ؛ لأنّ أبا حيّان كان كثير المخالفة للكوفيين ، وقد استعنتُ بأهم مصادر الدرس النحوي الكوفي والبصري ، فرجعت إلى كتاب سيبويه والمقتضب والأصول في النحو ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، شرح الجمل لابن عصفور ، وشرح المفصل لابن يعيش، و المقاصد الشافية ، وجل مصنفات أبي حيّان كارتشاف الضرب ، والتذييل والتكميل ، ورجعت إلى كتب الكوفيين كمعاني القرآن للفرّاء وغيرها الكثير أثبتها في المصادر .

وفي أخرة من القول أدعو الله العلي الكبير أن يمّن عليّ بحسن القبول في القول والعمل ، والحمد لله أولاً وآخراً .

المسألة الأولى : مخالفات أبي حيان لآراء الكوفيين في الضمائر :

أولاً : خالف أبو حيّان الكوفيين في ضمير الغائب المنفصل « هو ، هي»، قال أبو حيّان : « والواو في «هو» و الياء في «هي أصلٌ خلافاً للكوفيين»(٢) .

وافق أبو حيّان ما ذهب إليه جمهور البصريين مخالفاً الكوفيين في مسالة «الواو ، والياء» في ضميري الغائب «هو ، وهي» فعندهم أن الهاء والواو، والهاء والياء هما الضمير بمجموعهما (٣)، ومذهب عامة الكوفيين أن الضمير من «هو ، وهي» الهاء وحدها(٤).

وحجة الكوفيين أن الواو والياء تحذفان دون الهاء في التثنية ، ولو كانا أصلاً لما حذفتا ، وحجة البصريين أن الواو والياء أصل ؛ لأن الضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد (٥).

لم يشق أبو حيّان عصا البصريين في هذه المسألة وتابعهم فيها ، فالذي عندهم أن ضمائر الغائب كلها أصول ولا زيادة فيها ولا يمكن الحذف منها ، وحجتهم أن ضمير الفصل قائم بنفسه ، وقيامه بنفسه يدل على قوته ، والحرف الواحد ضعيف.

وأمَّا حجة الكوفيين في أن الواو والياء يُحذفان عند التثنية فهذه ضرورة شعرية ترد إلى الأصل ، وأيضاً التثنية شيء عارض لا أصل في الضمائر ، ويمكن القول إن الحذف الذي انتاب هذه الضمائر هرباً من الثقل وطلباً للخفة ، فكلها أجوبة تقف في صفٍ واحدٍ مع ما ذهب إليه أبو حيان في مخالفة الكوفيين (٦).

ويمكننا القول إن ما ذهب إليه أبو حيّان كان الصواب ، إذ يُعد حذف الواو والياء من ضميري الغائب «هو ، وهي» ، هو ممّا تستقبحه العرب ، قال السيرافي : « وأقبح من هذا حذف الواو والياء من «هو وهي» (٧).

ثانياً : خالف أبو حيّان الكوفيين في زيادة الألف في الضمير « أنا» ، قال أبو حيّان : « والألف في « أنا» زائدةٌ خلافاً للكوفيين»(٨).

ودراسة هذه المسألة : تابع أبو حيّان البصريين في أن الضمير « أنا» أصله الهمزة والنون ، والألف فيه زائدة ، يؤتى بها كما يؤتى بهاء السكت ، ودليلهم على أنها زائدة حذفها في وصل الكلام ، وأن الهاء تعاقبها ، واستدلوا على ذلك بقول حاتم الطائي : « هَذا فزادي أنَهْ»(٩) ، ومذهب جمهور الكوفيين أن «الألف « في « أنا» أصل ، بدليل ثبوتها في قول حُميد بن ثور :

أنا سيفُ العَشيرةِ فاعرفُوني حُميداً قدْ تذرَّيتُ السَّناما (١٠)

وشاهدهم في البيت أنه أثبت الألف وصلاً (١١) ، وأيضاً منه قِراءة نافع قوله تعالى : ((أَنَا أُحْيِي))(١٢) ، وأنكر ابن يعيش ذلك على الكوفيين ، إذ يقول : « قالوا فإثباتها في الوصل دليلٌ على ما قلناه ، ولا حجة في ذلك لقلته ؛ ولأنَّ الأعمّ الأغلب سُقوطها ، ومُجازُ البيت والقراءة على إجراء الوصل مُجرى الوقف ، وهو بالضرورة أشبه»(١٣).

وذهب ابن مالك إلى أن الصحيح في «أنَا» اثبات الألف وصلاً ووقفاً ، ونسب ذلك إلى أنها لغة تميم ، وخرّج عليه قراءة نافع السابقة ، وأيضاً قراءة ابن عامر في قوله تعالى : (لَّكِنَّا هو الله رَبِّي)(١٤) ، فالأصل عنده « لكن أنَا» ثم نقلت حركة الهمزة إلى النون ، وأُدغمت في النون مراعاة للأصل (١٥).

ويظهر للباحث أنّ أبا حيان كان موافقاً لآراء مدرسته النحوية ، ومخالفاً لآراء جمهور نحاة الكوفة .

المسألة الثانية : تقديم الفاعل على فعله في الضرورة .

قال أبو حيّان : « ولا يتقدَّم الفاعل إلَّا ضرورةً ، خلافاً للكوفيين في جواز ذلك»(١٦).

خالف أبو حيّان الكوفيين في مسألة جواز تقديم الفاعل على الفعل ، فمذهب البصريين يجب تقديم العامل على الفاعل ، وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز ذلك(١٧) ، قال ابن مالك : « وزعم بعض الكوفيين أن تأخر المسند لا يخل برفعه المسند إليه:(١٨) ، فمذهب ابن مالك أنه إذا قدِّم الاسم على الفعل صار مرفوعاً بالابتداء ، وبطُل عمل ما يتأخر عليه ،واستدل الكوفيون على الجواز بقول الشاعر(١٩) :

ما للجمالِ مَشيْهُا وئيدا أجندلاً يحملْنَ أم حَديدا

والذي جعل نحاة الكوفة يتمسكون بجواز تقديم الفاعل على المسند ، هو أن هذا البيت روي برفع «مشيهُا» فرواية الرفع لا تجيز أن يكون مبتدأ ؛ إذ لا خبر له في اللفظ إلا «وئيداً» وهو منصوب على الحال ، فتعين أن يكون فاعلاً (٢٠).

قال أبو حيّان :«وثمرة الخلاف تظهر في نحو : الزيدان قامَ ،والزيدون قامَ، فالكوفيون يجيزون ذلك ،والبصريون لا يجيزونه»(٢١).

ويتضحُ للباحث أن كلمة جمهور البصريين متفقة على أن الصحيح هو مذهبهم ويؤلون ما ورد في البيت السابق على أنه من الضرورات ، قال الشيخ خالد الأزهري : « وهو عندنا معشر البصريين ضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند»(٢٢) ، وهو ما قاله أبو حيان(٢٣).

المسألة الثالثة : زيادة «مَنْ» :

قال أبو حيّان : « مَن : لا تكون إلَّا اسماً ، وهي غير تامة ، موصولة ، وتامة ، واستفهام ، ونكرة موصوفة ، ولا تكون زائدة خلافاً للكوفيين»(٢٤).

مذهب البصريين ، وتابعهم الفرّاء من الكوفيين أن «مَن» لا تُزاد ؛ لأنَّها اسم ، وأجاز الكسائي من الكوفيين ذلك

(٢٥).

خالف أبو حيّان الأندلسيّ الكوفيين في هذه المسألة متابعاً جمهور البصريين ، فـ « مَن» لا تُزاد عندهم ، وما رواه الكوفيون في بيت عنترة (٢٦):

يا شاةَ مَن قنصٍ لِمن حلت له حرْمتْ عليَّ وليتها لهم تَحْرُم

فالبصريون ينشدونه بغير هذه الرواية ، وروايتهم :«يا شاةَ ما قنصٍ» فعندهم أنها موصوفة وليس زائدة (٢٧)، ويذهب ابن مالك إلى أن لا حجة للكوفيين فيما رووه ، فأنكر صحة الرواية ، ، ثم ذهب إلى أنه وإن صحت الرواية فيحتمل أن تكون نكرة موصوفة بـ «قنص» على تقدير : يا شاة رجل قنص، أي ذي قنص (٢٨).

ويتضحُ للباحث أن متقدمي نحاة البصرة لا يطمئنون لرواية الكوفيين ، قال السيرافي :« فإن رواية أكثر الناس «يا شاةَ ما قنصٍ لمن حلت له « فإن صحت الرواية في «مَن» فهي لعمري زائدة ،وقد يحتمل أن لا تكون زائدة ،وتجعل «مَن» نكرة بمنزلة إنسان قنص بمعنى قانصٍ وهو نعت له ...»(٢٩)، فموافقة أبي حيّان للبصريين ومخالفته الكوفيين جرت على عادته في نقض كلامهم ، وهو كثير النقد لهم والمخالفة.

المسألة الرابعة : مخالفة الكوفيين في التعجب من الألوان في السواد والبياض :

قال أبو حيّان : « والألوان إلَّا ضرورةً ، خلافاً للكوفيين في السواد والبياض خاصةً ، وما لا نظير له ، فإن وردَ فمجازٌ»(٣٠).

ذهب الكوفيون إلى جواز التعجب في الألوان قياسياً فتقول على مذهبهم : هذا الثوب ما أبيضَهُ ، وهذا الشَّعرُ ما أسودَهُ ، وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك فلا يُتعجب من السواد والبياض كسائر الألوان عندهم (٣١) .

وذهب أبو حيّان إلى القول بمخالفة الكوفيين في هذه المسألة موافقاً البصريين فيما ذهبوا إليه ، فعندهم أن التعجب من السواد والبياض شاذٌ (٣٢) .

وإنما جوّز الكوفيون ذلك للنقل ، والسماع ، فالنقل كما في بيت الشاعر(٣٣) :

جاريةٌ في دِرعِهَا الفَضفاض تُقَطّعُ الحديثَ بالإيماضِ

أبيضُ من أختِ بَني أباض

وأما قياساً فجوزوا التعجب من السواد والبياض ؛لأنَّهما الأصل في الألوان ، ومنهما يتركب سائر الألوان كالحمرة ،والصفرة، والخضرة ،والصُّهبة ، والشُّهبة وغيرها ، ولكونهما أصلاً جاز لهما ما يجوز لغيرهما(٣٤).

ويُعلل العلوي مذهب البصريين في منع صياغة التعجب من الألوان ،هو احترازهم من الوقع في اللبس بين صيغة اسم الفاعل منها ، فهي على مثال « أفعَلَ» فعدلوا إلى بناء آخر لأجل هذا الإلباس (٣٥)

ويذهب أبو حيّان إلى أن كل ما يقوله الكوفيون في هذه المسألة هو من الشاذ الذي لا يقاس عليه (٣٦).

المسألة الخامسة : في تقديم معمول خبر «كان» الظرف والمجرور :

قال أبو حيان : « ومعمول الخبر : الظرف والمجرور يجوز تقديمه على الاسم لا غيرهما إن قدّمته وحده ؛خلافاً للكوفيين ، إذ أجازوا ذلك»(٣٧).

مذهب البصريين عامة أن الخبر إذا كان له معمول واردت تقديمه عليه فذلك جائز عندهم إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً ، وإنما جاز ذلك عندهم ؛لاتساع العرب في مثل هذا ، فيصح أن تقول على مذهبهم : كان في الدار زيدٌ قائماً ، وكان يومَ الجمعةِ زيدٌ خارجاً ، وإن كان المعمول غير الظرف والمجرور فلم يجز عندهم ؛ والعلة في ذلك أنك تولي الفعل ما ليس بمعمول له ، والعرب تتجنب ذلك ، و ما جاء في الشعر على غير مذهبهم فهو شاذ ممّا لا يقاس عليه (٣٨).

وقد تابع أبو حيّان جمهور مدرسته النحوية فعند سيبويه (٣٩) ، وابن السرّاج(٤٠)، وأبي علي الفارسي(٤١) ،

أنَّ « كان» لا يُفصل بينها وبين خبرها بأجنبي(٤٢) ، ففي قولهم :» كان طعامَك زيدٌ آكلاً « اتفاق بعدم الجواز ، والعلة في ذلك عند سيبويه أنك أوليت «كان» ما ليس باسمها ولا خبرها (٤٣)، وعند أبي علي الفارسي أنك أوقعت «طعامَك» بين أجنبيين ، إذ أوقعت بين «كان» واسمها ما ليس معمولاً لواحدٍ منهما(٤٤).

المسألة السادسة : مخالفته للكوفيين في عامل الرفع في خبر «إنَّ وأخواتها» :

قال أبو حيّان : « إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ ، وكأنَّ ، وليتَ ،ولعلَّ ، يدخلنَ على المبتدأ ،غير اسم الشرط ،والاستفهام ، و» كم «الخبرية» ، و «ما» التعجبية، وايمُن ،فتنصبه ،وعلى خبره فيعملن فيه رفعاً، خلافاً للكوفيين : أنه الرفع الذي كان فيه قبل دخولها»(٤٥).

ودراسة هذه المسألة : أن هذه النواسخ لا خلاف في عملها النصب في الاسم ، وإنَّما حصل الخلاف في رفها الخبر ، فمذهب البصريين أنَّها هي التي رفعت الخبر ، كما نصبت الاسم ، فعندهم أنَّها عملت عملين ، ومذهب الكوفيين أنَّ عملها اقتصر في الاسم ولم تعمل في الخبر ، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها عليه (٤٦).

وحجة الكوفيين في ذلك أن هذه الأحرف لا تنصب الاسم في الأصل ، وإنَّما نصبته ؛لأنَّها أشبهت الفعل ، وبمشابهتها الفعل أصبحت فرعاً عليه ، والفرع لا يقوى كما يقوى الأصل ، فالقياس جارٍ في حط الفروع عن الأصول ، وهي عندهم لا تعمل في الخبر تجنباً للتسوية بين الأصل والفرع ، فلو عملت في الخبر لساوت الأصل في العمل وهذا لا يجوز عندهم قياساً ، ويذهبون أيضاً إلى أن الضعف ينتابها إذا اعترضها عارضٌ ، فيبطل عملها لضعفها ، كما في قول بعضهم : « إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ « فلم تعمل «إنَّ» ؛ لضعفها ، فدل ذلك على أنَّها لا تقوى قوة الأصل في العمل في الاسم والخبر (٤٧).

ويُغلِّط سيبويه ناساً من العرب يقولون : إنَّك وزيدٌ ذاهبان ، فهذا من الغلط عند سيبويه ؛لأنَّ الذي عنده أن خبر «إنَّ» مرتفع بها ، فإذا قلت : «وزيدٌ» بالرفع أعلمت الابتداء في الخبر ، ولا عاملان لمعمول واحد ، ونحاة الكوفة يجوزون ذلك ولا يعدونه من الغلط ، بل هو دليلهم في صحة ما ذهبوا إليه (٤٨).

المسألة السابعة : عامل الرفع في اسم «كان» :

قال أبو حيّان : « واسمُ «كان وأخواتها « مرفوعٌ بها لا بالابتداء ، خلافاً للكوفيين»(٤٩).

صرّح أبو حيّان بمخالفته للكوفيين في هذه المسألة ، متابعاً مذهبه النحوي في الأفعال النواسخ ، وهي من مسائل الخلاف بين نحاة الكوفة والبصرة ، فمذهب الكوفيين أن هذه الأفعال دخلت على المبتدأ والخبر ، فعملت في الخبر النصبَ ، وبقي المبتدأ على رفعه (٥٠) .

ومذهب نحاة البصرة أنَّها ترفع الاسم وتنصب الخبر ، ولم يرتضِ أبو حيّان مذهب الكوفيين ، وصحّح مذهب أصحابه البصريين ، فعنده أنّ الصحيح ما ذهب إليه نحاة البصرة ، ويعلل صحة مذهب جماعته أن اتصال الضمائر بهذه النواسخ يدل على أنّه معمول لها ، ولو كان غير معمول لها لم يتصل بها ؛لأن الضمير لا يتصل إلَّا بعامله(٥١) ، ثُمَّ يضيف تعليلاً آخر ، إذ يقول : « وأيضاً فيلزم في قول الكوفيين أن يفصل بين العامل والمعمول بما ليس معمولاً للعامل ،وهو أجنبي « (٥٢).

وظاهر كلام أبي حيّان اجماع نحاة مدرسته على أن هذه الأفعال عملت في الاسم الرفع ، وفي الخبر النصب ، إنَّما هو على التشبيه بالمفعول(٥٣) ، قال أبو حيّان : « وإنَّما عملت فرفعت الاسم ، ونصبت الخبر تشبيهاً لما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين ،نحو : ضَرَبَ ، من حيث أنها تطلب اسمين أو اسماً وما هو في تقديره . فرفع الفاعل تشبيهاً بالفاعل من حيث هو محدث عنه ،ونصبت الخبر تشبيهاً بالمفعول ،وهذا مذهب سيبويه من أصحابه»(٥٤).

والذي ذهب إليه نحاة الكوفة ومنهم الكسائي والفرّاء أن انتصابه إنَّما هو على الحال ، فلأنَّ «كان» فعل ناقص وغير متعدٍ فلهذا كان الخبر منصوباً على الحال (٥٥).

ويذهب أبو حيّان إلى القول بصحة ما ذهب إليه سيبويه أنه مُشَبَّهٌ بالمفعول لا بالحال ، مجيء الخبر مضمراً كما يجيء المفعول به مضمراً ، ولا يأتي الحال مضمراً ، ومجيء المفعول معرفة، والحال يجب فيها أن لا تكون إلّا نكرة ، ومجي المفعول جامداً ، والحال مشتقاً ، ولا سيتغنى عن المفعول ، والحال فضلة يستغنى عنها(٥٦).

المسألة الثامنة : مخالفته للكوفيين في إعمال «إنْ» المخففة وإهمالها :

قال أبو حيّان : « وإنْ» فالإعمال والإلغاء إلَّا أنَّ اسمَها لا يكون مضمراً إلَّا ضرورةً ، وإذا أُلغيت لزمت اللام ، ولا تدخل إلَّا على المبتدأ والخبر ، أو ناسخه الفعل ، لا غيرِ الناسخ ، خلافاً للكوفيين»(٥٧).

خالف أبو حيّان نحاة الكوفة في مسألة ما يلي «إنْ» المخففة من الأفعال ، فعند ابن مالك أن «إنْ» المخففة لا يليها من الأفعال إلَّا ما كان ماضياً ، ومنه قوله تعالى : (وإنْ كانت لكبيرةً إلَّا على الذين هدى الله) [سورة البقرة : ٥٦] والعلة في ذلك عنده أنَّها كانت مختصة بالمبتدأ والخبر ، فلما خُففت وضعف شبهها بالفعل ، فجاز دخولها على الفعل ، ولا يكون ذلك الفعل إلّا ماضياً ، وما ورد مضارعاً فيحفظ ، وإذا ويلها فعل من غير ما اختص بالمبتدأ والخبر ، نحو قول العرب : إنْ يزينُك لنفسك ، وإنْ يَشينُك لهيه ، فكل هذا مما يحفظ عن العرب (٥٨).

ولم يرتضِ أبو حيّان مذهب ابن مالك ، ويصرح بأن ما قاله ليس بصحيح ، فاشتراطه أن يكون الفعل الذي يلي «إنْ» المخففة ماضياً ليس بصحيح عنده ، بل قد يكون ماضياً ، وقد يكون مضارعاً ، فالمضارع نحو قوله تعالى : (وإِنْ نَظُنُّكَ لمن الكاذبين) [سورة الشعراء : ١٨٦] فما صرح به ابن مالك بأن الفعل الذي يلي «إنْ» المخففة كونه ماضياً أو بلفظ الماضي ، وما ورد منه مضارعاً فيحفظ ، ولم يقس عليه ، كلام فيه نظرٌ ؛ لأن ابن مالك قد جمع مذهبين مختلفين وهما مذهب الكوفيين ، والأخفش من البصريين في أن ما ورد منه مضارعاً أو غير ناسخ قليل بحيث أنه لا يقاس عليه ، وهذا ليس بجيد على حدِّ قول أبي حيّان ، إذ يقول : « وجمعه بين الكوفيين والأخفش في قوله : « وفاقاً للكوفيين والأخفش « ليس بجيدٍ ؛ لأن المذكورَين مختلفان ، الأخفش يجيز ذلك على أن «إنْ» هي المخففة من الثقيلة ، واللام لام «إنَّ» ، والكوفيون يجيزون ذلك على أنَّ « إنْ» هي النافية ، واللام بمعنى « إلَّا»»(٥٩).

المسالة التاسعة : الإلغاء في باب « ظننت» إذا تقدمت :

قال أبو حيّان : « وانفردت نواسخُ الابتداء من هذه الأفعال غير المبنية للمفعول متوسطةً ومتأخرةً لا متقدمةً ؛خلافاً للكوفيين»(٦٠) .

هذه الذي ذكرها أبو حيّان من المسائل الخلافية بين نحاة البصرة والكوفة ، وحاصل الخلاف أن جمهور البصريين لا يجوز عندهم إلغاء «ظنَّ» إذا تصدرت فلا يجوز عندهم إلَّا الإعمال ، ومذهب عامة الكوفيين إلى جواز الإلغاء في ذلك ، وإن كان الإعمال أحسن ، وتكاد تكون كلمة البصريين متفقة على أن الإعمال واجب وحسن إذا تقدمت هذه الأفعال ، ولا مسوغ لإلغائها عندهم ، وابن مالك يستقبح الإلغاء في نحو : ظننتُ زيدٌ قائم ، وإن كان جائز لكنه قبيح عنده ، فالإعمال أحسن في مذهبه (٦١) ، وابن عصفور يرد على مذهب الكوفيين بأنه لا حجه لهم فيما ذهبوا إليه ؛ لأنَّ الإلغاء أحسن مع التأخير ،والإعمال أحسن مع التوسط ، فإذا تقدمت لا يجوز إلّا الإعمال (٦٢) ، من هنا خالف أبو حيّان جمهور الكوفيين في مسألة إلغاء «ظننتُ» إذا تصدرت الجملة ، وهو مذهب جماعته البصريين .

المسألة العاشرة : شروط إعمال اسم الفاعل :

قال أبو حيّان : «وشرط العمل ألَّا يوصفَ قبل المعمول ، وألَّا يصغَّرَ ، خلافاً للكوفيين»(٦٣).

ودراسة هذه المسألة : أن اسم الفاعل يعمل إذا كان غير مصغَّرٍ ، خلافاً للكوفيين في إجازتهم عمله مصغراً ، فلا يصح أن تقول على مذهب البصرة : هذا ضُويربُ زيداً (٦٤)، ويقول سيبويه :«واعلم أنَّك لا تُحقِّر الاسم الذي كان بمزلة الفعل ، ألا ترى أنه قبيح : هو ضُويربٌ زيداً، وهو ضويرب زيدٍ»(٦٥)، وإنَّما لم يعمل اسم الفاعل المصغر ؛ لأنَّ التصغير من خصائص الأسماء ، وهو بذلك يفقد شبه الفعل معنى ولفظاً ، ولم ير الكسائي ذلك مانعاً للعمل

، لذلك سار الكوفيون على قوله في إعمال اسم الفاعل المصغر (٦٦) .

المسألة الحادية عشر : مخالفته في باب الإغراء :

قال أبو حيّان: «ومعنى «عليك» و»عندك» و»دورنك»:خُذْ، وتكون «دونك» أيضاً بمعنى تأَخَّرْ، و«إليكَ» أَمسكْ عند الكوفيين ،وتأَخَّر عند البصريين ... ولا يجوز تقديم معمولها عليها ،خلافاً للكوفيين»(٦٧) .

وحاصلُ هذه المسالة : أن مذهب الكوفيين في أسماء الأفعال «عليك ، ودونك ، وعندك» يجوز تقديم معمولاتها عليها في الإغراء ، نحو : زيداً عليك ، وعمراً عندك ، وبكراً دونك ، ومذهب البصريين أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها ، وتبعهم الفراء من الكوفيين (٦٨).

وقد صرَّح أبو حيّان بمخالفته الكوفيين في هذه المسألة متابعاً مذهب نحاة البصرة فمذهبهم لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، فلا يجوز أن تقول في مذهبهم : زيداً عليك ، وجائز ذلك عند الكوفيين إلّا الفراء (٦٩)، ويحتج الكوفيون بالنقل والسماع ، فالنقل في نحو قوله تعالى : (كتابَ الله عليكم)[سورة النساء: ٢٤] ، وأمّا القياس ؛ فلأنَّ هذه الألفاظ قامت مقام الفعل ، فولك : عليك زيداً ، أي الزم زيداً ، ويصح عندهم أن تقول : زيداً الزم ، فقدمت المفعول على الفعل وهذا جائز (٧٠).

وأمّا البصريون فلا يجيزون مثل ذلك ؛ لأن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل ، وإنَّما عملت علمه وقامت مقامة ؛ ولأنَّها فرع فينبغي أن لا تتصرف تصرفه ، فوجب عندهم عدم جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه ؛لعدم تصرفه (٧١).

المسألة الثانية عشر : مخالفته في معمول الصفة المشبهة :

قال أبو حيّان : « وإذا كان المعمول بـ «أل» فالضميرُ محذوفٌ ، وليست «أل» عوضاً منه ، خلافاً للكوفيين»(٧٢).

يذهب أبو حيان إلى القول بمخالفة الكوفيين في مسألة معمول الصفة المشبهة المحلى بالألف واللام أو الإضافة ، ومثال ذلك قولهم : مررتُ بالرجل الحَسَنِ الوجهِ ، ومررت بالرجلِ الحَسَنِ وجهِ ، هذا جائز بالاتفاق ، وإنّما حصلت المخالفة في الممتنع ، نحو قولهم : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وجههِ ، والحَسَنِ وجهٍ ، فهذا ممتنع عند النحاة (٧٣).

وما هو غير جائز عند الكوفيين قولهم : مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهٌ ، ومررتُ بالرجلِ حَسَنٍ وجهٌ ، والسبب في ذلك عندهم عدم الضمير أو ما ينوب منابه وهو الألف واللام ،والذي يجوز في مذهبهم : مررتُ بالرجل حسنٍ وجهُه ، فالألف واللام عوض من الضمير ، وهذا قول الكوفيين(٧٤)، وخالفهم أبو حيّان فيه إذ يقول : « وليست» أل» عوضاً منه خلافاً للكوفيين ، والرفع أحسن في هذا الباب»(٧٥).

وما قاله أبو حيّان موافق لسنن العرب في كلامهم ، إن اجتماع الألف واللام ، والضمير هو اجتماع متضادين وهذا ممتنع في كلام العرب ، وما ورد من اجتماعها فهو ضرورة شعرية (٧٦).

قال الشاطبي : « وأما امتناع» الحسنِ وجهٍ « فظاهرٌ ؛ لأن ذلك عكس الإضافة ، إذ كان الشأن أن تضاف النكرة إلى المعرفة للتعرف بها وتتخصص ، دون العكس»(٧٧).

وأما في قولهم : « الحسنِ وجهِه»، فممتنع أيضاً ؛ فقد اجتمع فيه أمران مكروهان ، وهو الجمع بين الألف واللام والإضافة، ولا يجوز ذلك وقبحه الشاطبي ؛ لأنه مخالف للقياس (٧٨).

المسألة الثالثة عشرة : مخالفته في حدِّ التمييز :

قال أبو حيّان:« التمييز : اسم منصوب ، تفسيراً لمُبهَم ذاتٍ ، نكرةٌ خلافاً للكوفيّين ، إذ جوَّزوا أن يكون معرفة»(٧٩).

ذهب أبو حيّان إلى القول بمخالفته الكوفيين في حدهم للتمييز ، فمذهب الكوفيين يجوز أن يكون التمييز معرفة ، فتقول على مذهبهم : الخمسة العشرَ درهماً ، والخمسةَ العشرَ الدرهمَ ، وهذا لا يجوز عند البصريين ، وحجة الكوفيين في ذلك أن ما نقوله يوافق كلام العرب ، وحجة البصريين أن عدم جواز تعريف التمييز ؛ لأنه كالاسم الواحد مع المميز(٨٠).

وأبو حيّان يصرّح بأن قيد تنكير التمييز مختلف فيه ، فمذهب مدرسته البصرة هو اشتراط تنكير التمييز(٨١)، ومذهب الكوفيين هو جواز مجيء التمييز معرفة (٨٢)، وقد صرّح أبو حيّان بمخالفته الكوفيين في هذه المسالة (٨٣) .

وذهب الشاطبي إلى تصحيح مذهب البصريين في اشتراطهم كون التمييز نكرة ، ولا يصح مجيئه معرفة ، والقياس يعضد مذهب الكوفيين في هذه المسالة ، إذ قال : « وأمَّا القياس : فإنَّ التمييز إنَّما وضعه أن يكون بياناً لما استبهم ، وهذا المعنى يمكن مع التنكير ، وإذا كان كذلك فالعدول إلى التعريف من غير حاجة إليه تكلف تأباه حكمة العرب»(٨٤).

المسألة الرابعة عشرة: مخالفته في معاني حرف الجرّ « مِنْ»

قال أبو حيّان:«ولابتداء الغاية في غير الزمان ، ومكاناً ،أو غير ، لا فيه خلافاً للكوفيين»(٨٥).

ودراسة هذه المسالة : أن مذهب الكوفيين في «مِنْ» أنَّها تستعمل في الغاية الزمانية والمكانية ، ومذهب البصريين أنها لا يجوز أن تستعمل في الزمان (٨٦) .

ويذهب أبو حيَّان إلى القول بمخالفة الكوفيين في كتابه «الموفور» ويصرّح بذلك صراحة فيقول :» خلافاً للكوفيين» (٨٧)، ثُمّ يخالف رأيه فيقول : « وكونها لابتداء الغاية للزمان مختلف فيه ، منع ذلك البصريون ، وأثبته الكوفيون وهو الصحيح ، وقد كثر ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها كثرة تسوغ القياس ، وتأويل البصريين لذلك مع كثرته ليس بشيء»(٨٨) .

ويذهب الباحث للقول بموفقة الكوفيين في هذه المسألة فلا مسوغ لقبول مذهب البصريين في حصر دلالة «مِن» في الغاية المكانية ، وقد وافق أغلب نحاة البصرة الكوفيين في ذلك، قال الأزهري : « وابتداء الغاية الزمانية وفاقاً للكوفيين والأخفش والمبرد وابن دُرُسْتَوَيْه ، وخلافاً لأكثر البصريين في منعهم ذلك»(٨٩).

والذي جعل الشيخ خالد الأزهري يوافق الكوفيين في ذلك هو ورود «مِن» في الغاية الزمانية في الكتاب العزيز والحديث الشريف وكلام العرب ، فكل ذلك يعزز ما يقوله الكوفيين ، ومن الغريب أن أبا حيّان قد اضطرب في هذه المسألة في قولين ، قول يخالف عامة الكوفيون ، وقول يصحح مذهب الكوفيين ولعلّه خالفهم في كتابه» الموفور» اختصاراً للعبارة ، فالمعروف عند أبي حيّان أنه يعرض مسائل الخلاف ويطيل الحديث عليها .

المسألة : الخامسة عشرة : مخالفته الكوفيين في عامل الرفع في الفعل المضارع :

قال أبو حيّان: « وارتفع المضارعُ بوقوعه موقعَ الاسم لا بالتَّعرّي ، خلافاً للكوفيين»(٩٠).

ودراسة المسألة : فقد وقع الخلاف بين النحاة في عامل الرفع في الفعل المضارع ، فمذهب الكوفيين أن الرافع للفعل المضارع في نحو : يقومُ زيدٌ ويذهبُ عمرو هو لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة ، ومذهب أهل البصرة أنه ارتفع لقيامه مقام الاسم (٩١).

وحاصل هذا الخلاف أنَّ النُّحاة مجمعون على الفعل المضارع إذا لم يسبقه الناصب ، أو الجازم ن ولم تتصل به نون التوكيد اتصالا مباشراً ، ولا نون النسوة فإنه مرتفع بهذا التجرد ، وإنّما اختلفوا في تحقيق الرفع له ، فمذهب الكوفيين أنه مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وهذا قول الفرّاء ، وحذّاق الكوفيين ، وتبعهم الأخفش في ذلك (٩٢)، والمراد بالتجرد أن عوامل النصب والجزم لم تباشر الفعل أصلاً ،لا أنهما كانا فأزيلا ورفع الفعل بعد إزالتهما (٩٣).

ويذهب أكثر نحاة البصرة إلى أن الصحيح في مسألة رافع الفعل المضارع هو لتجرد من عوامل النصب والجزم ، حتى أن ابن مالك قاله بقولهم ؛ لسلامته من النقض ، بخلاف قول البصريين الذي يعتريه النقض في نحو قولنا : هلاّ تفعل ، وما لك لا تفعل ، ورأيت الذي يفعل ؛ فإنَّ الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أنه لا يقع موقع الاسم ، قال ابن مالك : « ولو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقعَ الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم ، وصح القول بأن رافعه التجرد من الناصب والجازم»(٩٤)، فإن ابن مالك لا يُسلم لقول البصريين هذا ، بل يعترض عليهم وينقض قولهم .

وأمّا أبو حيّان فإنّه معارضٌ لقول الكوفيين في عامل رفع الفعل المضارع وثابت في معارضته لهم ، ويذهب إلى أن كلمة الكوفيين ليس بمجمع عليها ، فلم يقل بالتعرية إلّا الفرّاء منهم ، وأمّا رأي الكسائي وأبي العباس ثعلب أنه مرفوع بأحرف المضارعة لا بالتعرية ، كما قال ابن مالك وغيره من البصريين ، ومن ثم يعلق أبو حيّان بأن هذا الخلاف ليس فيه كبير جدوى ، فتركه وعدم التشاغل به ؛ لأنه لا يوصلنا إلى حكم قطعي (٩٥).

خاتمة البحث ونتائجه :

الحمدُ لله في أوائل الأمور وفي خواتمها ، وصلاته وسلامه على خير خلقه وأهل بيته وأصحابه.

وبعد هذه السياحة في أقوال العلماء وبيان اختلاف آرائهم ومناقشتها يتوصل البحث إلى الآتي:

- كانت مخالفات أبي حيّان الأندلسيّ للكوفيين في هذا الكتاب هي انطلاقاً من انتصاره لمدرسته النحوية البصرية ، فقد اعتمد في مخالفاته على أصول الصنعة النحوية كالقياس والسماع عن العرب ، والعودة إلى مصادر الدرس النحوي البصري .
- نقض أبو حيّان الأندلسيّ آراء الكوفيين واستدلالاتهم في كل المسائل التي خالفهم بها ، ولم يوافقهم في هذا الكتاب إلّا مرة واحدة .
- رجح الباحث جلَّ مخالفات أبي حيّان وأعطيناه الحق فيها بعد مناقشتها في كتب النحو .
- اتضح للباحث أن أبا حيّان قد اضطرب في مسألة واحدة خالف فيها الكوفيين في هذا الكتاب ، وصحح قولهم في غيره من الكتب .

- **الهوامش :**

(١) ينظر : أبو حيان النحوي : ٢٩٩.
(٢) الموفور من شرح ابن عصفور : ١٤٠.
(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٥٩/٢.
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٥٥٩/٢.
(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٥٥٩/٢.
(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور :١٧/٢، واللباب في علل البناء والإعراب : ٤٨٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٠٩/٢–٣١٠، والبديع في علم العربية : ٦٩٣/١.
(٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢١٨/١.
(٨) الموفور من شرح ابن عصفور : ١٤١–١٤٢.
(٩) الشعر والشعراء : ٢٤٧/١.
(١٠) ديوان حُميد بن ثور : ١٣٣.
(١١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣٠٤/٢.
(١٢) النشر في القراءات العشر : ٢٣١/٢، والحجة لابن خالويه :٩٩.
(١٣) شرح المفصل : ٣٠٤/٢.
(١٤) المحتسب في شواذ القراءات : ٢٩/٢.
(١٥) ينظر : شرح التسهيل : ١٤١/١، وتمهيد القواعد :٥٠٠/١.
(١٦) الموفور من شرح ابن عصفور : ١٥٢.
(١٧) ينظر : التذييل والتكميل : ١٧٦/٦.
(١٨) شرح التسهيل : ١٠٨/١.
(١٩) البيت للزبّاء في أدب الكاتب : ٢٠٠، وشرح عمدة الحافظ : ١٧٩.
(٢٠) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٣٩٧/١.
(٢١) التذييل والتكميل : ١٧٨/٦.
(٢٢) شرح التصريح على التوضيح : ٣٩٧/١.
(٢٣) الموفور من شرح ابن عصفور : ١٥٢.

(٢٤) الموفور من شرح ابن عصفور : ١٦١.
(٢٥) ينظر : شرح الجزولية الكبير ، للشلوبين : ٦١٠/٢، والتذييل والتكميل : ١٢٤/٣.
(٢٦) البيت لعنترة في ديوانه : ٢١٣.
(٢٧) ينظر : شرح المفصل : ٤١٤/٢.
(٢٨) ينظر : شرح التسهيل : ٢١٦/١.
(٢٩) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٧١/١.
(٣٠) الموفور من شرح ابن عصفور : ١٧٢.
(٣١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٢٠/١، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٢٩٢.
(٣٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤٥١/٣.
(٣٣) البيت لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه : ١٧٦/٣.
(٣٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٢٢/١.
(٣٥) ينظر : الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية : ٤٣٨/٣.
(٣٦) ينظر : التذييل والتكميل : ٢٣٣/١٠، والكناش في النحو والصرف : ١٢٤٠.
(٣٧) الموفور من شرح ابن عصفور : ١٨٩.
(٣٨) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٣٩٢/١-٣٩٣، و البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٧٠٥/١.
(٣٩) ينظر : الكتاب : ٧٠/١-٧١.
(٤٠) ينظر : الأصول في النحو : ٨٦/١.
(٤١) ينظر : الإيضاح العضدي :١٠٦-١٠٧.
(٤٢) ينظر : التذييل التكميل : ٢٤٠/٤.
(٤٣) ينظر : الكتاب : ٧٠/١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي : ٧٠٦/١.
(٤٤) ينظر : الإيضاح العضدي : ١٠٧، والبسيط في شرح جمل الزجاجي : ٧٠٦/١..
(٤٥) الموفور من شرح ابن عصفور : ٢٠١.
(٤٦) ينظر : التذييل والتكميل : ٦/٥.
(٤٧) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٤٤/١/١٤٥.
(٤٨) ينظر : الكتاب : ١٥٥/٢، والتذييل والتكميل : ٧/٥.
(٤٩) الموفور من شرح ابن عصفور : ١٩٦.
(٥٠) ينظر : شرح جمل الزجاجي ،لابن عصفور : ٤١٨/١.
(٥١) ينظر : التذييل والتكميل : ١١٥/٤.
(٥٢) التذييل والتكميل : ١١٥/٤.
(٥٣) ينظر : الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية : ٤٠/٢.
(٥٤) التذييل والتكميل : ١١٥/٤-١١٦، وينظر : المقتضب : ٩٧/٣، والأصول في النحو : ٨٢/١.
(٥٥) ينظر : الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية : ٤٠/٢.
(٥٦) ينظر : التذييل والتكميل : ١١٧/٤.
(٥٧) الموفور من شرح ابن عصفور : ٢٠٢.
(٥٨) ينظر : شرح التسهيل : ٣٧/٢-٣٨.
(٥٩) التذييل والتكميل : ١٤٢/٥.
(٦٠) الموفور من شرح ابن عصفور : ٢٠٩.
(٦١) ينظر : تمهيد القواعد :١٤٩١/٣.
(٦٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣١٤/١، والتذييل والتكميل : ٥٨/٥.
(٦٣) الموفور من شرح ابن عصفور : ٢١٣.
(٦٤) ينظر : شفاء العليل في إيضاح التسهيل : ٦٢٣/٢.
(٦٥) الكتاب : ٤٨٠/٣.
(٦٦) ينظر : شرح التسهيل : ٧٤/٣، وشرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٢٢٠/٤.
(٦٧) الموفور من شرح ابن عصفور : ٢١٧.
(٦٨) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١٢٦٠،و الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٨٥/١.

(٦٩) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٢٣١١/٥.
(٧٠) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٨٤/١-١٨٥.
(٧١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٨٥/١..
(٧٢) الموفور من شرح ابن عصفور : ٢١٩.
(٧٣) ينظر : المقاصد الشافية : ٤٢٢/٤.
(٧٤) ينظر : شرح التسهيل : ٢٦٢/١.
(٧٥) الموفور من شرح ابن عصفور : ٢١٩، وينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٥٢/٥-٢٣٥٣.
(٧٦) ينظر : شرح التسهيل : ٢٦٣/١.
(٧٧) المقاصد الشافية : ٤٢١/٤.
(٧٨) ينظر : المقاصد الشافية : ٤٢١/٤.
(٧٩) الموفور من شرح ابن عصفور : ٢٢٦.
(٨٠) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٥٥/١.
(٨١) ينظر : الكتاب : ٢٠٥/١، والمقتضب : ٣٣/٣، والأصول في النحو : ٢٢٣/١.
(٨٢) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٧٩/١، والبسيط في شرح الجُمل : ١٠٨٣.
(٨٣) ينظر : الموفور من شرح ابن عصفور : ٢٢٦.
(٨٤) المقاصد الشافية : ٥٢٦/٣.
(٨٥) الموفور من شرح ابن عصفور : ٢٤٨.
(٨٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٠٦/١.
(٨٧) الموفور من شرح ابن عصفور : ٢٤٨.
(٨٨) التذييل والتكميل : ١١٧/١١.
(٨٩) شرح التصريح على التوضيح : ٦٣٨/١.
(٩٠) الموفور من شرح ابن عصفور : ٢٧٨.
(٩١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٤٨/١.
(٩٢) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٢٥٦/٢.
(٩٣) ينظر : تمهيد القواعد : ٤١١٨/٨.
(٩٤) شرح الكافية الشافية : ١٥١٩/٣.
(٩٥) ينظر : التذييل والتكميل : ٢٠٨/١٥.

المصادر والمراجع :

• القرآن الكريم .
١. أبو حيان النحوي ، د. خديجة الحديثي ، دار التضامن ، بغداد ، ط١ ، ١٩٦٦ .
٢. أدب الكاتب ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، شرحه وضبطه : الأستاذ على فاعور ، بيروت : دارة الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (٧٤٥هـ). تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٤. الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية : للإمام المؤيد عماد الإسلام يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق وتعليق : أ.د شريف عبدالكريم محمد النجار ، و أ.د علي محمد أحمد الشهري ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، دار عمار للنشر والتوزيع ط١/٢٠٢٣م .
٥. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (٣١٦هـ). تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط٤، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٦. الإنصاف في مسائل الخلاف: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري(٥٧٧هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، ٢٠٠٩م.
٧. الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي(٣٧٧هـ). تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
٨. البديع في علم العربية ، لابن الأثير ، الجزء الأول بتحقيق : الدكتور فتحي أحمد علي الدين ، والجزء الثاني بتحقيق : الدكتور صالح حسين العايد ، مكة المكرمة: مركز إحياء التراث الإسلامي في معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ، ط١ ، ١٤٢١هـ.
٩. البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن عبد الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي(٦٨٨هـ). تحقيق ودراسة:

د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ–١٩٨٦م.
١٠. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري(٦١٦هـ). تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الدار اللبنانية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٣٣هـ–٢٠١١م.
١١. التذييل والتكميل في شرح التسهيل: أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (٧٤٥هـ). تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.
١٢. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بـ (ناظر الجيش) (٧٧٨هـ). دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر وزملائه، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط٢، ١٤٣٥هـ–٢٠١٤م.
١٣. الحجة في القراءات السبع ، للإمام ابن خالويه ، تحقيق وشرح الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط١، د ت .
١٤. ديوان حميد بن ثور ، تحقيق عبدالعزيز الميمني ، الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة ، ط١، ١٩٦٥م.
١٥. ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب): اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.
١٦. ديوان عنترة بن شداد ، حققه وقدم له فوزي عطوي ، الشركة اللبنانية للكتاب ، بيروت لبنان ، د ت ، د ط .
١٧. شرح التسهيل: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (٦٧٢هـ). تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.
١٨. شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهري(٩٠٥هـ). تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٣، ٢٠١١م.
١٩. شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(٦٧٢هـ). تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، دار المأمون للتراث.
٢٠. شرح الكافية: رضي الدين الاستراباذي(٦٨٦هـ) . تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
٢١. شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي(٦٤٣هـ). تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ط٢، ١٤٣٦هـ–٢٠١٥م.
٢٢. شرح المقدمة الجزولية: أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلو بيني(٦٤٥هـ). دراسة وتحقيق: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية – الرياض، ط١، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م.
٢٣. شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الأشبيلي(٦٦٩هـ). تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ج١–٢، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م – ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٢٤. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: جمال الدين محمد بن مالك(٦٧٢هـ). تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني – بغداد، ١٣٩٧هـ–١٩٧٧م.
٢٥. شرح كتاب سيبويه : لأبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨هـ) تحقيق أحمد حسن مهدلي ،و علي سيد علي ، دار الكتب العلمية بيروت لبنات ط١/٢٠٠٨م.
٢٦. الشعر والشعراء ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، دار الحديث القاهرة ، ط١، ١٤٢٣هـ .
٢٧. شفاء العليل في إيضاح التسهيل: أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (٧٧٠هـ). تحقيق ودراسة: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، المعابدة، ط١، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.
٢٨. الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.
٢٩. الكناش في فني النحو الصرف ، للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بـ (صاحب حماة) ، دراسة وتحقيق : الدكتور رياض حسن الخدام ، بيروت : المكتبة العصرية ، د.ط ، ١٤١٥هـ – ٢٠٠٤م.
٣٠. اللباب في علل البناء والإعراب ، للعكبري ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، وعبدالإله النبهان ، بيروت : دار الفكر المعاصر ، وسوريا : دار الفكر ، من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي ، ط٢ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
٣١. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ). ج١، ج٢، تحقيق: علي نجدي الناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م/١٤٣٠هـ–٢٠٠٩م.
٣٢. معاني القرآن ، لأبي زكريا الفراء ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، القاهرة : مركز تحقيق التراث في دار الكتب والوثائق القومية ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ط٣ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٣٣. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ). تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وزملائه، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨-٢٠٠٧م.
٣٤. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ). تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
٣٥. الموفور من شرح ابن عصفور: أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ). دراسة وتحقيق: مصطفى محمود أبو السعود، دار الغواص لنشر مكنون العلم ومصونه، القاهرة، ط١، جمادي الأولى، ١٤٤١هـ-٢٠٢٠م.
٣٦. النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، أشرف على تصحيحه ومراجعته : محمد علي الصباغ ، دار الفكر ، د.ط ، د.ت.

International standard number
2617 -419x
Electronic classification number
26042
Accreditation number
In the Iraqi Journalists Syndicate
113/ for the year 2005
Website address
Republic of Iraq
Baghdad / Palestine Street
Near the Turkmen Brotherhood Club
National Center for Quranic Sciences
Communications
Journalwalqalam
07707935971
Email:
alwatnywalqalam@gmil.Com
P.O. Box: 33001

General supervision
Professor Dr Haider Hassan Al-Shammari
Head of the Shiite Endowment Officeeditor
Prof. Dr. Haider Abdel Zahra
managing editor
M.D. Rafi Muhammad Jawad Al-Amiri
Editorial staff
Mr. Dr. Talal Khalifa Salman
A. Dr. Omar Abdullah Najm Al-Din
Prof. Dr. Hazem Tarish Hatem
Prof. Dr. Hamid Jassim Abboud Al-Gharabi
A. M. D. Muhammad Kazem Kamer Al-Rubaie
A. M. Dr. Aqeel Abbas Al-Raikan
A. M. D. Ahmed Hussein Hayal
A. M. D. Qasim Khalif Ammar
A. M. D. Maha Mansour Amer
M.D. Maysoon Hassan Saleh Al-Husseini
Editorial staff from outside Iraq
A. D. Maha, good for you Nasser
Lebanese University / Lebanon
Prof. Dr. Khawla Khamri
Mohamed Al Sharif University / Algeria
A. Dr. Imad Ali Abdel Latif Ali
Qatar University/ College of Arts and Sciences
A. Dr. Muhammad Reda Sotouda Nia
Isfahan University/Iran